دور حاضنات الأعمال في دعم ومرافقة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

The role of business incubators in supporting and accompanying small and medium enterprises in Algeria

طالم علي[1]

جامعة إبن خلدون– تيارت، الجزائر، مخبر البحث في تشريعات النظام البيئي، ali.talem@univ-tiaret.dz

تاريخ الاستلام: 2023/01/05 تاريخ القبول: 2023/04/05 تاريخ النشر: 2023/04/30

ملخص: نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى إبراز أهمية ريادة الأعمال في كونها تساهم في تطوير الاقتصاد من خلال تسهيل إنشاء أو تطوير مشروعات ريادية صغيرة أو متوسطة، الأمر الذي ينعكس إيجابا على نمو الرفاهية الإجتماعية، توليد فرص عمل جديدة ومبتكرة.

توصّلت الدّراسة إلى أنّ حاضنات الأعمال لها دور فعال في دعم وترقية المؤسسات من خلال عدة آليات منها المساندة والإستشارة بهدف مضاعفة فرص النجاح، لكن تجربة الجزائر في مجال حاضنات الأعمال لا تزال بعيدة عن المراحل المتقدمة بسبب حداثة ومحدودية الفكر المقاولاتي لدى الفرد الجزائري إلا في الآونة الأخيرة.

كلمات مفتاحية: حاضنات الأعمال، المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

تصنيفات JEL: M13، L26 .

Abstract:

Through this research paper, we aim to highlight the importance of entrepreneurship as it contributes to the development of the economy by facilitating the establishment or development of small or medium entrepreneurial projects, which reflects positively on the growth of social welfare, generating new and innovative job opportunities.

The study concluded that business incubators have an effective role in supporting and upgrading institutions through several mechanisms, including support, support and consultation, in order to double the chances of success. The Algerian experience in business incubators is still far from the advanced stages due to the modernity and limited entrepreneurial thought.

Keywords: usiness incubators, small and medium enterprises.

Jel Classification Codes: M13, L26.

المؤلف المرسل: طالم علي، **الإيميل**: ali.talem@univ-tiaret.dz

1.مقدمة:

تزايد الإهتمام في الآونة الأخيرة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة بسبب خصوصياتها وأهميتها، فهي تمثل خيارا استراتيجيا في عملية التنمية الاقتصادية والإجتماعية، تعمل على تقديم خدمات واسعة تستفيد منها جميع القطاعات وكذا تحولها إلى مولد لمنتجات جديدة.

من هذا المنطلق ظهرت تيارات فكرية تنادي إلى ضرورة تدخل الدولة لدعم عمل هذه المؤسسات وتمكينها من مواجهة الصعوبات التي كثير ما تؤدي إلى زوالها، وذلك من خلال إقامة شبكات الدّعم التي أخذت صور عديدة أبرزها حاضنات الأعمال، هذه الأخيرة تعتبر آلية تعتمدها الدول لتوفير الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار أصحاب المشاريع الناشئة.

الجزائر كغيرها من الدول تبنت هذا التوجه لتنشيط الاقتصاد الوطني وتنويع القاعدة الإنتاجية وتشجيع الاستثمار لدى الشباب حاملي الأفكار المبتكرة، هذا من خلال وضع الأطر القانونية والتنظيمية اللاّزمة لإنشاء وإقامة حاضنات الأعمال على شكل محاضن ومشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل. يتمثل هذا الإطار القانوني في المرسوم التنفيذي رقم 03 -78 المؤرخ في 25 فبراير 2003 والذي يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، والمرسوم التنفيذي رقم 79-03 المؤرخ في 25فبراير 2003 والذي يتضمن القانون الأساسي لمراكز التسهيل،و المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020 المتضمن اللجنة الوطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" أو مشروع مبتكر" أو " حاضنة أعمال".

الإشكالية الرئيسية: نظرا للأهمية التي تكتسبها حاضنات الأعمال بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ،باعتبارها إحدى آليات الدعم الحديثة التي تساعد هذه المؤسسات على التغلب على الصعوبات التي تواجهها. لذا يمكن صياغة الإشكالية على النحو: كيف يمكن أن تساهم حاضنات الأعمال في دعم ومرافقة المشروعات الصغيرة والمتوسطة لإنجاح النشاط المقاولاتي في الجزائر؟.

فرضيات الدّراسة: لمعالجة الإشكالية الرئيسية يمكن وضع فرضيتين أساسيتين:

- تساهم حاضنات الأعمال في دعم أساليب الإبتكار والإبداع في المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛
- التجربة الجزائرية حديثة العهد في مجال حاضنات الأعمال، ومساهمتها في توفير مناصب الشغل ضعيفة.

أهمية الدّراسة: تنبع أهمية الورقة البحثية من خلال التعرّف على حاضنات الأعمال كأحد مرتكزات دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والدور الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال دعمها للمبادرين وأصحاب المشروعات.

أهداف الدراسة: من خلال هذه الدّراسة نهدف إلى:

– فهم وتوضيح المقصود بحاضنات الأعمال، أنواعها ودورها في دعم ومرافقة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومساعدتها في التغلب على المعوّقات لا سيما خلال مرحلة الإنطلاق؛

– إبراز الدور الهام والحيوي لحاضنات الأعمال في دعم الاقتصاد الوطني والحد من نسبة البطالة؛

– الوقوف عند أهمية ممارسة النشاط المقاولاتي (خلق مشاريع جديدة) وأهم المكاسب التي يحققها؛

– إظهار مدى قدرة حاضنات الأعمال على تطوير قدراتها لتمكين المشاريع من تحقيق نموها ومعرفة الدور الحقيقي الذي تلعبه في مرافقة الشباب لإنشاء مشاريعهم الخاصة؛

الدّراسات السابقة للموضوع:

– دراسة تلخوخ سعيدة وخدير نسيمة (2022): تفعيل حاضنات الأعمال في الجزائر، كانت تهدف هذه الدراسة إلى معالجة موضوع حاضنات الأعمال في الجزائر بين واقع تفعيلها والتحديات التي تواجهها من أجل دعم المؤسسات الناشئة، تم التوصل إلى أن تؤدي حاضنات الأعمال تؤدي دورا بالغ الأهمية في دعم المشروعات الناشئة، فهي تمثل النواة لترجمة الإنجاز العلمي والإبداع البشري إلى مشروعات جادة ومنتجة وهي أيضاً تمثل آلية لها اعتبارها في خلق المزيد من فرص العمل.

– دراسة عايب فاطمة الزهراء (2019): حاضنات الأعمال كآلية لتعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الإبتكار، تناولت الدّراسة أهمية ودور حاضنات الأعمال في تعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الإبتكار، خلصت النتائج إلى التأكيد على الدور الإيجابي الذي تقدمه حاضنات الأعمال في التعزيز الفعلي لعينة المؤسسات المنتسبة لها على الإبتكار، وخلق طرق تسيير جديدة.

– دراسة بارة فاطمة (2018): مساهمة حاضنات الأعمال في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هدفت الدراسة إلى تحديد أهمية حاضنات الأعمال في مرافقة المؤسسات الصغيرة. خلصت الدّراسة إلى عدّة نتائج أهمها أنّ حاضنات الأعمال تساهم في تقديم الإرشادات لأصحاب المؤسسات على التسيير الحسن، وتنمية قدراتهم الإدارية ومرافقتهم حتى بعد دخولهم أسواق المنافسة.

أمّا الدّراسة المقدّمة هنا فقد توافقت في مجمل نتائجها مع جل نتائج الدراسات السابقة، بل أكدت الدور الذي تلعبه حاضنات الأعمال في دعم نجاح واستمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عدة مقاربات، بهدف تنويع النشاط الاقتصادي للجزائر خارج القطاع الريعي.

منهج الدّراسة: بغية الإحاطة أكثر بجوانب هذا الموضوع، تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناسب والجانب النظري للبحث المقدم وذلك باستعراض كافة المفاهيم المتعلقة بمتغيراته ومحاولة تحليلها، من خلال الإستعانة بتشكيله متنوعة من المراجع والبحوث ذات الصلة.

2. حاضنات الأعمال.....المفهوم والدور التنموي

يرجع تاريخ حاضنات الأعمال إلى عام 1959 بالولايات المتحدة الأمريكية عندما قامت عائلة بتحويل مقر شركتها التي توقفت عن العمل إلى مركز الأعمال يتم تأجير وحداتها للأفراد الراغبين في إقامة مشروع مع توفير النصائح والاستشارات لهم، وتحولت هذه الفكرة فيما بعد إلى ما يعرف بالحاضنة، منذ هذه السنة نشأت الآلاف من الشركات الصغيرة والتي أقيمت في هذا المركز (Industrial Batavia Centre)، لكن هذه المحاولة لإنشاء الحاضنات لم يتم متابعتها بشكل منظم حتى عام 1984 حينما قامت هيئة المشروعات الصغيرة (SBA) بوضع برنامج تنمية وإقامة عدد من الحاضنات وفي ذلك الوقت لم يكن يعمل في الولايات المتحدة الأمريكية سوى 20 حاضنة والتي ارتفع عددها بشكل سريع وخاصة عند قيام الجمعية الأمريكية للحاضنات (NBIA) بتنشيط وتنظيم صناعة الحاضنات.

مصطلح حاضنة مشتق من المصطلح رعاية (Nurtiring) الذي هو تطوير الشركات الصغيرة في بيئة محمية، ويتم إدارة الحاضنات من قبل مختصين صناعيين، من المنظمات الحكومية والخاصة، وأحيانا من قبل الجامعات بوضع مخطط حضانة أعمال (بلغنامي، 2021، صفحة 24)، وتعرف حاضنات الأعمال على أنها بناء مؤسسي حكومي أو خاص تمارس مجموعة من الأنشطة التي تستهدف تقديم المشورة والنصح والخدمات المساعدة، المساعدات المالية والإدارية، والفنية لمنشآت الأعمال والصناعات الصغيرة سواء في المراحل الأولى لبداية النشاط أو أثناء ممارستها أو خلال مراحل النمو التي تمر بها المنشأة المختلفة، كما توفر هذه الحاضنات فرصا للشراكة في الخدمات المكتبية والتجهيزات والآلات والتأجير ونقل التقنيات (بدرانية و بن حمادي، 2020، صفحة 294) . فهي بذلك تمثل منظومة عمل متكاملة توفر كل السبل من مكان مجهز بكامل الإمكانيات المطلوبة لبدء المشروع، وشبكة الاتصالات بمجمع الأعمال عن طريق إدارة

متخصصة توفر جميع أنواع الدعم اللازم لزيادة نسب نجاح المؤسسات الملتحقة بها والتغلب على المشاكل التي تؤدي إلى فشلها وعجزها عن الوفاء بالتزاماتها (بن عياد، 2015، صفحة 168).

1.2 مفهوم حاضنات الأعمال:

عرّفت الجمعية الوطنية الأمريكية (National Business Incubation Association) (NBIA) حاضنات الأعمال على أنّها: عملية دعم الأعمال التجارية عن طريق توفير إدارة التوجيه والمساعدات التقنية والاستشارات المصممة لتزايد الشركات الناشئة، وتوفير إمكانية الوصول إلى العملاء، وتأجير مساحة مناسبة ومرنة وعقود الإيجار وخدمات الأعمال التجارية المشتركة، ومعدات الدعم التكنولوجي الأساسية، والخدمات المساعدة في الحصول على التمويل اللازم لنمو الشركة (عيساوي و الهزام، 2020، الصفحات 56-55).

تعريف **منظمة الإسكوا** (ESCWA): لقد وجدت الأمم المتحدة أن حاضنات الأعمال تشكل آليات ناجحة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولا سيما تلك التي في طور الإنشاء، واستنادا إلى إحدى منظماتها الإسكوا عرفت حاضنات الأعمال بأنها: حزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارة التي توفرها لمرحلة محددة من الزمن، فهي بذلك مؤسسة قائمة لها كيانها القانوني ولها خبرتها وعلاقاتها للرياديين الذين يرغبون في إقامة مؤسساتهم الصغيرة بهدف تخفيف أعباء وتقليص تكاليف مرحلة الإنطلاق بالنسبة لمشاريعهم (معراج، 2004، صفحة 12).

ويعرّفها **المشرّع الجزائري** حسب المرسوم التنفيذي 03-78 المؤرخ 25 فيفري 2003 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات على أنها: مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي (الجزائرية، 2003). تأخذ المشاتل إحدى الأشكال التالية (كمال، 2020، صفحة 235):

- المحضنة: هيكل دعم يتكفل بدعم لحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.
- ورشة الربط: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية.
- نزل المؤسسات: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

تختص المحضنة كشكل من أشكال المشاتل بدعم ومساعدة المشاريع القائمة على تقديم الخدمات فقط، بينما يشمل مفهوم الحاضنات في الدول المتقدمة والنامية كل أنواع المشاريع وخصوصا المشاريع القائمة على المبادرات التكنولوجية المتميزة.

بالرغم من التعاريف التي حددها الباحثون والممارسون إلاّ أنّها تتفق على فكرة أساسية مفادها أنّ حاضنات الأعمال هي مؤسسات تعمل على دعم المبدعين الذين تتوفر لهم الأفكار الطموحة والدراسة الاقتصادية السليمة وتوفر لهم الموارد اللازمة لتحقيق طموحاتهم، بحيث توفر لهم بيئة عمل مناسبة خلال السنوات الأولى الحرجة من عمر المشروع، وتعمل على تقديم المساعدة والدعم والعديد من الخدمات الإدارية والتسويقية بغرض التقليل من نسبة الفشل والتعثر ومساعدتها على الاستمرار والنجاح.

الشكل 1: مراحل تطور حاضنات الأعمال

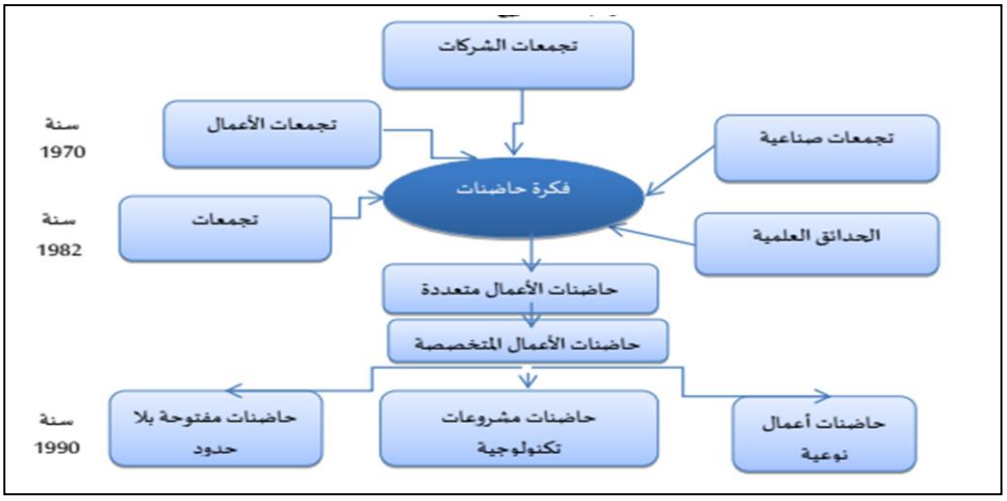

المصدر: عاطف الشبراوي إبراهيم، 2003، ص12.

2.2 الخدمات المقدّمة من قبل حاضنة الأعمال:

تعمل حاضنات الأعمال على احتضان المشاريع بين مرحلة بدء النشاط ومرحلة النمو لمنشآت الأعمال، ودعم المقاولين الجدد ومساعدتهم على إطلاق مشروعات ناشئة، وعليه تعمل حاضنة الأعمال على تزويد المقاولين بالأدوات اللازمة لنجاح المشروع، والمخطط التالي يوضح الخدمات المقدمة من قبل حاضنة الأعمال للمقاول بهدف إطلاق مشروعه (الجليل، 2020، صفحة 160).

الشكل 2: برنامج خدمات حاضنات الأعمال

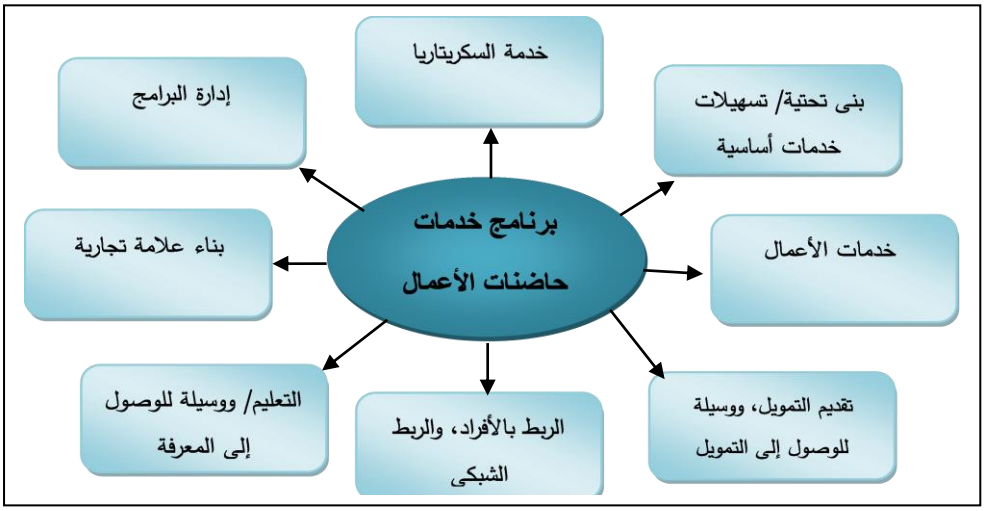

المصدر: بوالشعور شريفة، 2018، ص423.

تسعى حاضنات الأعمال لتوفير مجموعة شاملة من الخدمات للمساعدة على إطلاق مشاريع جديدة كما يلي (بوالشعور، 2018، صفحة 424):

–خدمات السكريتاريا: وهي كل الخدمات المتعلقة بدعم السكرتاريا المشتركة من استقبال، وتنظيم مختلف المراسلات عبر الهاتف، الفاكس، الإمايل، طباعة النصوص، تصوير المستندات، حفظ الملفات....إلخ.

– بنى تحتية وخدمات أساسية: تشيد حاضنات الأعمال المصانع في فضاءات مكتظة بالمباني بالكامل بشروط مرنة وبأسعار معقولة. وقد يكون العملاء بعيدين جدا عن منشأة الحاضنة للمشاركة في الموقع، ولذلك تتلقى المساعدة والاستشارات إلكترونيا. وهذا النموذج يناسب المقاولين الذين يحتاجون النصائح من قبل أي حاضنة ولكن ليس لأولئك الذين لازالوا بحاجة إلى مكاتب ومستودعات.

– تقديم التمويل ووسيلة للوصول إلى الممولين: ليس كل شخص قادر على الحصول على الموارد التمويلية الضرورية لمزاولة نشاط أو مقاولة جديدة حتى تصبح مربحة. وتساعد برامج الحاضنات على توفير التمويل وحشد الموارد المالية ورأس المال المغامر عادة من خلال شبكة من مقدمي الخدمات الخارجيين.

– خدمات الأعمال: إيجاد الحلول المناسبة للمشاتل الفنية المالية، الإدارية والقانونية التي تواجه المشروع.

– الربط بالأفراد والربط الشبكي: وتهدف الحاضنات إلى دعم التعاون والتنسيق مع مختلف المؤسسات المختصة، حيث تتعاون كثيرا مع الجامعات، مؤسسات البحث والعلوم والحدائق التكنولوجية. وفي بعض

الحالات تعمل على ربط ملاك الأعمال الجدد مع غيرهم ممن هم في وضع يمكنهم من الاستثمار مستقبلا في الشركة (تدعيم مفهوم التعاون بين المشروعات).

– **التعليم ووسيلة للوصول إلى المعرفة**: تقديم المساعدة فيما يخص البحث، الاستشارة والتدريب الأولي، والمساعدة في تطوير المنتجات والتسويق. حاضنات الأعمال تعمل على ملأ الفراغ وتعويض النقص الموجود الناجم عن عدم إمكانية كل شخص على إنفاق الوقت والمال اللازم لمزاولة الدراسة والحصول على درجة جامعية في إدارة الأعمال وتساعد برامج الحاضنات على سد هذه الفجوة أو الثغرة من خلال توفير التدريب الأولي للمقاولين.

– **بناء علامة تجارية**: تعتبر حاضنات الأعمال فضاء لإطلاق الأعمال التجارية، زيادة معدلات النجاح، وتشجيع الأفكار المتميزة وضمان ديمومة المؤسسات المحتضنة وبناء العلامة التجارية الخاصة بها.

– **إدارة البرامج**.

3.2. أنواع حاضنات الأعمال: من أهم أنواع الحاضنات نذكر ما يلي:

حاضنات الأعمال التكنولوجية: هي حاضنات تكنولوجية تهدف إلى استثمار تصميمات متقدمة لمنتجات جديدة مع إمتلاكها لمعدات وأجهزة متطورة والاستفادة من الأبحاث العلمية والابتكارات التكنولوجية وتحويلها إلى مشروعات ناجحة.

حاضنات الأعمال العامة: وتعنى بالتنمية الاقتصادية الشاملة بالمنطقة التي تتواجد فيها، وتخدم هذه الحاضنات الكثير من مشاريع الأعمال بدون تخصص محدد، وهي التي تتعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات التخصصات المتعددة والمختلفة في مجالات الإنتاج، والصناعة والخدمات، دون التركيز على المستوى التكنولوجي لهذه المؤسسات وتركز في جذب مشروعات الأعمال الزراعية أو الصناعات الهندسية الخفيفة، أو ذات المهارات الحرفية المتميزة من أجل الأسواق الإقليمية بالدرجة الأولى.

حاضنات الأعمال الدولية: تروج هذه الحاضنة لاستقطاب رأس المال الأجنبي مع عملية نقل التقنية مؤكدة على الجودة العالية، وتركز على التعاون الدولي المالي والتكنولوجي، بهدف تأهيل الشركات الوطنية من خلال الشركات الدولية للتوسع إتجاه للأسواق الخارجية (بدار وخليفي، 2021، صفحة 186).

حاضنات الأعمال المفتوحة أو الحاضنات بدون جدران: تمثل الحاضنات التي تقوم من أجل تنمية وتطوير المشاريع والصناعات القائمة بالفعل، وتقام في أماكن التجمعات الصناعية لتعمل كمركز متكامل

لخدمة ودعم المشاريع المحيطة، حيث تقوم بكافة أنشطة الحاضنات التقليدية من حيث العمل كجهة وسيطة بين المشروعات، والمراكز البحثية والجامعات، وتوفير الدعم التسويقي والإداري والفني وتقديم الاستشارات اللازمة لنمو المشاريع (لومايزية، 2021، صفحة 204).

حاضنات الأعمال الصناعية: هي منظومة متكاملة من الأعمال ذات الصيغة الصناعية صممت بشكل يساهم صناعات محددة عن طريق توفير البيئة والبنية الأساسية المناسبة لها داخل التجمعات الصناعية الكبرى (ليث و بلال، 2019، الصفحات 129-128).

3.حاضنات الأعمال وبعث المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال المرافقة المقاولاتية

يقول (Olivier Culliere) **أنّ** نشاط هيئات الدعم والمرافقة يقوم على التقريب بين الفاعلين في عملية إنشاء وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الهيئات القانونية، المنظمات الاستشارية، الجماعات المحلية، مؤسسات رأس المال المخاطر.....إلخ.

عرّف (Andre Letowski) **المرافقة بأنها:** محاولة لتجنيد الهياكل والاتصالات والوقت من أجل مواجهة المشاكل المتعددة التي تعترض المشروع، ومحاولة تكييفها مع ثقافة وشخصية المقاول. وهو التعريف الأكثر شمولا لمهنة المرافقة.

المقاولاتية (ريّادة الأعمال) لا تعتمد فقط على صفات ومهارات المقاول لكن أيضا على البيئة التي تحتضنه وتؤثر على جميع مراحل مساره. هنا يمكن أن نتصور كل عناصر هذا المحيط ونستطيع أن نجمعها في إطار متناسق ومتكامل من خلال هيئات الدعم والمرافقة التي عرفت تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة نظرا للحاجة المتزايدة لها في كل الدول (هبري و مزيان، 2021، صفحة 102).

أثبتت العديد من الدراسات أهمية المرافقة المقاولاتية وآثارها الإيجابية في حل العديد من المشاكل التي تعترض المشروعات الصغيرة والمتوسطة فقد أصبحت (لرجب و زروقي، 2020، صفحة 23):

- ضرورية لأغلبية حاملي المشاريع، تعمل على إزالة الشعور بالوحدة وترفع من حظوظ النجاح؛
- تجنب المبتدئين كثير من الأخطاء، وتمكنهم من كسب الوقت والإسراع في بدء إنجاز مشاريعهم؛
- تظهر مزايا كبيرة في مجال إعداد التقديرات المالية.

كبريات المؤسسات الإنتاجية اليوم كانت عبارة عن مؤسسات مصغرة في بداية مراحلها، وقد كان يطلق عليها مصطلح "المانيفكتورة" خلال القرن 18 و 19 مع بداية تشكل النظام الرأسمالي. وبعض الكتابات تشير إلى أن منشأ أغلب المؤسسات المصغرة كان في الصين في أواخر أربعينيات القرن الماضي، وفي أوائل خمسينياته في الولايات المتحدة الأمريكية، وتعتبر اليابان الأولى والأكثر إهتماما وتنظيما لهذه المؤسسات، وهي تمثل اليوم محور النشاط الاقتصادي في الصين (لرجب و زروقي، 2020، صفحة 18).

جاء بموجب إقرار وزارة الصناعة الجزائرية وهي الوزارة الوصية على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقانون التوجيهي الجديد لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو القانون 02/17 المؤرخ في 10 جانفي 2017 والذي حمل جميع الأطر القانونية والتنظيمية التي تنظم هذه المؤسسات.

عرّف القانون الجزائري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنّها: مؤسسة إنتاج السلع/ أو الخدمات تشغل من 01 إلى 250 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 04 مليار دج، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دج، وتستوفي معيار الإستقلالية (الجريدة الرسمية، 2017).

الجدول1: معايير التمييز بين حجم المؤسسات في الجزائر

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي (مليون دج)	الحصيلة السنوية (مليون دج)
مؤسسة مصغرة	من 01 إلى 09	أقل من 40	أقل من 20
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 400	أقل من 200
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250	من 400 إلى 04 مليار دج	من 200 إلى 01 مليار دج

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2017، العدد02.

1.3. مراحل احتضان المشروعات الصغيرة والمتوسطة من قبل حاضنات الأعمال

تتم رعاية ومتابعة المشروعات الملتحقة بالحاضنة خلال المراحل المختلفة من عمر هذه المشروعات على ثلاث مراحل كما يوضحها الشكل التالي:

الشكل 3: مراحل الإحتضان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

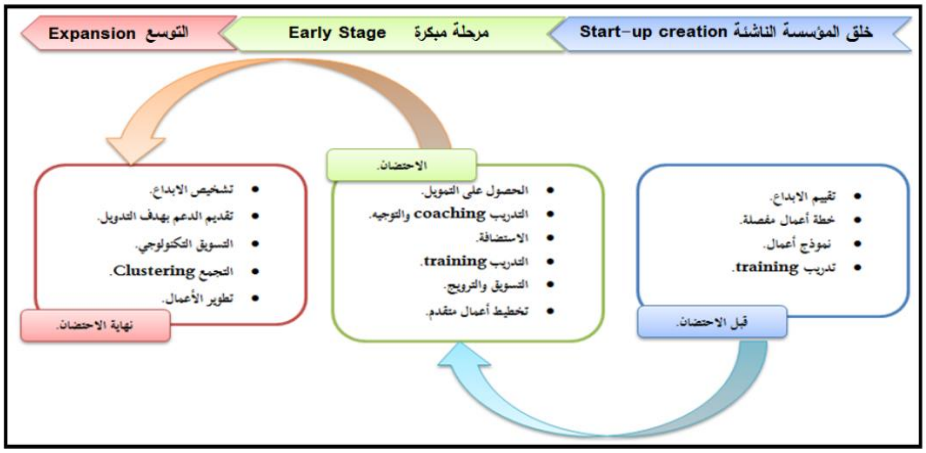

المصدر: بوالشعور شريفة، 2018، ص425.

المرحلة الأولى وهي مرحلة قبل الإحتضان: تتعلق هذه المرحلة أساسا بمساعدة رائد الأعمال بتطوير فكرة الأعمال، ويكون ذلك قبل إلتحاق المؤسسة الناشئة بالحاضنة، إذ لابد من إجراء لقاء بين رائد الأعمال وإدارة الحاضنة، وذلك بهدف تحليل الفكرة وتقييم مدى صلاحيتها، **وتقييم الإبداع:** من خلال كفاءات داخلية ولجان خارجية. وكذلك تساعد حاضنة الأعمال رائد الأعمال على تعريف فكرة أعماله بشكل دقيق، ووضع **نموذج أعمال:** من خلال الإجابة على التساؤلات التالية: من هم المستهلكين المستهدفين؟، ما هي قنوات التوزيع؟، من ينشئ ويمول المشروع؟، **وإعداد خطة الأعمال:** يكون بإتمام خطط الأعمال والتقديرات المالية. **والتدريب:** في هذه المرحلة يتعلق بالمهارات الإدارية ومواضيع أكثر تخصص (حقوق الملكية، القوانين، والتشريعات الإدارية....) كما سبق الإشارة إليه ليس فليس من الضروري أن يكون المقاول ذو درجة أكاديمية (بوالشعور، 2018، صفحة 425).

المرحلة الثانية وهي مرحلة الإحتضان (انضمام المشروع للحاضنة): تبدأ هذه المرحلة من بداية تنفيذ فكرة المشروع وإلى غاية بلوغ مرحلة النضج والانتشار وتمتد من سنة إلى ثلاث سنوات حسب نوع المشروع وتعمل الحاضنة خلال هذه المرحلة على تقديم كل الخدمات التي من شأنها أن تسهل على رائد الأعمال تنفيذ فكرته على أرض الواقع بأقل التكاليف، فبعد تعاقد صاحب المنشأة مع الحاضنة وانضمامه إليها يمكنه الاستفادة من البنى التحتية من مكاتب، ومرافق وخدمات أخرى توفرها الحاضنة بأسعار

معقولة، وعموما تختلف الخدمات المقدمة خلال هذه المرحلة باختلاف طبيعة الحاضنة، وكذلك طبيعة المشروع، كما تعمل الحاضنة على حشد للموارد الدالية من خلال جمع التَّبرعات Fundraising والتمويل الجماعي Crowd - funding بهدف توفير التمويل اللازم لتنفيذ المشروع ، كما يتم الإشراف والتوجيه خلال مراحل تنفيذ للمشروع، وتقديم المساعدات والاستشارات الفنية المتخصصة من قبل إدارة الحاضنة، كما يستمر التدريب خلال هذه المرحلة أيضا. وكل الخدمات المقدمة من قبل الحاضنة من شأنها أن تساعد الشركة الناشئة على تحقيق نمو عالي (ولد الصافي والعرابي، 2020، صفحة 477).

المرحلة الثالثة وهي مرحلة التخرج من الحاضنة: هي المرحلة النهائية بالنسبة للمشروعات داخل الحاضنة، بعد تحقيق الأهداف المرجوة وتوسع نشاط الشركة ونموها، وبروزها في عالم الأعمال كفكرة رائدة، وتوسع سوقها من المحلية إلى العالمية، يتم وضع خطة للخروج التي يحددها برنامج الحاضنة (بعد العمل على تدويلها وتسويقها إلكترونيا) ويكون ذلك وفق متطلبات التخرج حسب جملة من المعايير على غرار عوائد الشركة أو مستوى التوظيف، بدلا من وقت البرنامج، وبالرغم من أنه في هذه المرحلة يصبح المشروع قائم وقادر على ممارسة نشاطه خارج الحاضنة، إلا أن ذلك لا يعني انقطاعه عن الحاضنة بشكل تام، بل يمكنه الإستمرار في الاستفادة حتى بعد التخرج (ولد الصافي و العرابي، 2020، صفحة 478).

أقيمت حاضنات المشروعات في الأساس لمواجهة الإرتفاع الكبير في معدّلات فشل وانهيار المشروعات الصغيرة الجديدة، وقد أظهرت بعض الدراسات أنّ قرابة 80-90% من هذه المشاريع تفشل خلال السنتين إلى خمس سنوات من بداية نشاطها، نتيجة لقيامها على اجتهادات شخصية بعيدة عن الجانب التخطيطي و الإستشاري".

لقد أثبتت حاضنات الأعمال قدرتها على رفع نسبة نجاح المشروعات الجديدة، حيث أشارت تقارير الجمعية الأمريكية للحاضنات إلى أنّ معدلات نجاح واستمرارية المشروعات الجديدة المقامة داخل الحاضنات وصلت إلى 88% مقارنة بنسبة النجاح التقليدية المنخفضة لهذه المشروعات؛ وبالتالي فإن دعم المشروعات الناشئة ورفع فرص نجاحها يعتبر الوظيفة الأولى للحاضنات. ويمكن تلخيص الدور الذي تلعبه حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النقاط التالية (بركان و حايف، 2012، الصفحات 10-09):

- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل؛

- توفير الخدمات القانونية؛
- بناء شبكات تواصل؛
- توفير العديد من الخدمات الإدارية والتدريبية والتسويقية والإستشارية؛
- توفير البنية التحتية؛
- تقديم الخدمات الفنية.

تُعتبر حاضنات الأعمال التقنية من آليات دعم الإبتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف شحنهم بدفع أولي يمكنهم من تجاوز أعباء مرحلة الإنطلاق. وتنبثق أهمية حاضنات الأعمال التقنية من أنّ نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في المرحلة الأولى من دورة حياتها تحتاج إلى حضانة كالإنسان في مرحلة الطفولة. فحاضنات الأعمال تعمل على تقديم التكنولوجيا الحديثة وأساليب وأدوات الإبتكار هذا الأخير الذي يعمل على زيادة القدرة التنافسية لهذه المؤسسات في ظل الظروف العالمية والمحلية الجديدة والمتجددة، وعليه يعتبر الإبتكار من الأدوات التي تساعد المؤسسة على التعامل مع المتغيرات السريعة، وتخلق لها الأسواق الجديدة وتعمل على تكييفها مع التكنولوجيا الجديدة وتطبيقاتها من قبل حاضنات الأعمال التقنية.

حيث تكون هذه الحاضنات مصممة لمساندة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تصنع المنتوجات المبنية على المعرفة كرأسمالها الأكبر، وهي تعتبر كذلك كمراكز للإبتكار تلجأ إليها المؤسسات لتستفيد من دوراتها الفنية و الإستشارية، ومن بين أساليب حاضنات الأعمال التقنية لدعم نشاط الإبتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر (سعودي و عطوي، 2021، صفحة 55):

– **المنتوجات الجديدة:** الإبتكار في المنتوجات هو عملية يتم من خلالها توظيف مختلف المعارف للحصول على منتوج جديد وتطوير منتوج سابق شرط أن يلقى هذا الإبتكار قبولا لدى المستهلكين فقيادة الإبداع والإبتكار داخل المؤسسات تلعب دورا كبيرا في نجاح المؤسسات وإكتسابها قدرات تنافسية تميزها عن غيرها من المؤسسات فالإبداع والإبتكار يعتبر بمثابة خط دفاع يضمن بقاء المؤسسات.

– **أساليب صنع المنتوجات:** لا يمكن الحديث عن الإبتكار والإبداع في المنتوج ما لم يكن هناك إبتكار في أساليبه الإنتاجية.

- **تطوير تقنيات أدوات العمل:** إنّ تحسين وتطوير الأساليب والطرق التنظيمية لإدارة العمل يجعل قنوات الإتصال سهلة وتؤدي الغرض المنتظر منها ويكون التنفيذ فعّالا وسريعا بما يتيح القدرة على ضمان استمرارية العملية الإنتاجية في أحسن الظروف، وبأسرع وأنجع الطرق.

4. مساهمة حاضنات الأعمال في مرافقة المؤسسات وخلق مناصب الشغل في الجزائر

تُعدّ تجربة الجزائر في مجال حاضنات الأعمال ومشاتل المؤسسات متأخرة نوعا ما مقارنة ببعض الدول النامية والدول العربية خصوصا، حيث لم يتم صدور أي قانون أو مرسوم ينظم نشاط الحاضنات إلى غاية سنة 2003 باستثناء القانون رقم18/01، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر في سنة 2001 والذي أشار إلى مشاتل المؤسسات،كما أننا نلاحظ أن المشرع الجزائري قد أخذ بمفهوم مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل، في حين تقتصر المحضنة كشكل من أشكال المشاتل على دعم ومساعدة المشاريع القائمة على تقديم الخدمات فقط، بينما يشمل مفهوم الحاضنات في الدول المتقدمة والنامية كل أنواع المشاريع، وخصوصا المشاريع القائمة على المبادرات التكنولوجية المتميزة، وتعتبر نزل المؤسسات النموذج الأقرب إلى مفهوم حاضنات الأعمال التقنية المعمول به في الدول التي لديها تجارب في الميدان، من حيث تركيزها على المؤسسات العاملة في مجال البحث (بن شايب و سعدي، 2019، صفحة 61).

المؤشر الأساسي لمعيار حاضنات الأعمال (مشاتل المؤسسات) هو عدد المشاريع المحتضنة وعدد المؤسسات الناشئة في إطار المشتلة، والجدول الموالي يوضح تطور عدد المشاريع المستضافة من طرف مشاتل المؤسسات في الجزائر وعدد المؤسسات المستحدثة خلال الفترة (2011-2021).

يلاحظ من خلال الجدول رقم (2) أدناه أنّ عدد المشاريع المحتضنة من طرف حاضنات الأعمال شهدت إرتفاعا مستمرا خلال الفترة (2011-2018)، بحيث تجاوزت نسبة 100% سنة 2014، ليستمر الارتفاع ولو بوتيرة قليلة إلى غاية 2018، لكن يبقى هذا العدد لا يرقى للمستوى المنوط به مقارنة مع الدول الأخرى التي شهدت تطورات ضخمة في هذا الصدد والسبب يعود إلى حداثة مفهوم هذه الأجهزة وقلة انتشارها ومعرفة أصحاب المشاريع بها (لومايزية، 2021، صفحة 208).

الجدول2: عدد مشاتل المؤسسات والمشاريع المستحدثة ومناصب الشغل (2011–2021)

السنوات	عدد الحاضنات	عدد المشاريع المستضافة	عدد المؤسسات المستحدثة	عدد المناصب
2011	4	33	19	68
2012	4	29	28	363
2013	4	37	37	375
2014	13	120	75	1025
2015	13	135	84	397
2016	16	158	70	576
2017	16	161	83	546
2018	16	186	93	539
2019	17	85	61	463
2020	17	79	41	169
2021	17	135	72	423

المصدر: من إعداد الباحث بناء على النّشريات الإحصائية لوزارة الصناعة (2011-2021)

ارتفع عدد المشاتل من 04 مشاتل سنة 2011 إلى 17 مشتلة سنة 2021، كما عرف عدد المؤسسات المستضافة ارتفاعا ملحوظا من سنة 2011 ب33 مؤسسة إلى 186 مؤسسة سنة 2018 لتنخفض بعدها إلى 135 مؤسسة مستضافة سنة 2021، أما عدد المؤسسات الناشئة في إطار المشاتل فقد إرتفع من 19 مؤسسة سنة 2011 إلى 93 مؤسسة ناشئة سنة 2018 ثم انخفضت إلى 72 مؤسسة خلال سنة 2021.

ويرجع هذا الإنخفاض إلى سببين أولهما ظهور جائحة كورونا (COVID 19) والذي سبب تراجعا اقتصاديا في جميع القطاعات، وثانيا إعادة تنظيم حاضنات الأعمال في الجزائر واستحداث لجنة وطنية متخصصة في منح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر لتميزها عن غيرها من المؤسسات والمشاريع وتمكينها من الإستفادة من آليات الدعم وإحداث علامة حاضنة أعمال لكل هيكل تابع للقطاع العام أو الخاص مؤهل للحصول على العلامة يقترح دعما للمؤسسات الناشئة وحاملي المشاريع المبتكرة تتكفل

باحتضانها ومرافقتها، الأمر الذي يمكن هذه الحاضنات من الإستفادة من تدابير ومساعدة الدولة بصفتها هياكل متخصصة في ذلك، هذا لا يعني حرمان المؤسسات الناشئة من خدمات المشاتل متى اتجهت لطلب خدماتها فيكون خيار المفاضلة في المرافقة التي تخدم نشاطها (زينات، 2022، الصفحات 218-217).

أمّا بخصوص مناصب الشغل المتوقع استحداثها، فقد إرتفعت من 68 منصب شغل سنة 2011 إلى 539 منصب شغل سنة 2018 لتنخفض بعدها إلى 423 منصب شغل عام 2021، حيث أن مناصب الشغل متعلقة بعدد المؤسسات التي تنتمي إلى المشاتل، ويتبين لنا أن حجم مناصب الشغل المتوقع استحداثها ضعيف نوعا ما كون المؤسسات الناشئة لا تعتمد على العمالة بشكل كبير إضافة إلى كونها مؤسسات نوعية تعتمد على الأفكار المميزة والإبداعية باستخدام تكنولوجيات الإعلام والإتصال.

من هنا نستنتج أنّ إنشاء المشروعات لا يتعلق بحاضنات الأعمال وحدها أو برغبة المقاولين في إنشاء المؤسسات وإنما هي سياسة الحكومة، أي بشكل عام تطوّر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليس مرتبط بالضرورة بالرغبة المقاولاتية عند الشباب أو برغبة الحاضنات أو أجهزة الدعم في مساعدة واحتضان أصحاب المشاريع وإنما رغبة الدولة في حد ذاتها.

تتوزع المشاريع المحتضنة في عدة قطاعات أهمها الخدمات وهو القطاع الذي يفضله معظم أصحاب المشاريع كونه لا يتطلب تكاليف عالية في بداية النشاط ويتميز بسرعة دوران رأس المال، وقطاع الصناعة والفلاحة. والجدول الموالي يوضّح توزيع المشاريع المستضافة حسب القطاعات والمقدرة بـ 69 مشروع مستضاف.

من الجدول رقم (3) أدناه نلاحظ توزيع المشاريع المحتضنة من قبل مشاتل المؤسسات على عدة قطاعات، حيث قطاع الخدمات المرتبة الأولى بـ29 مشروع وفي المرتبة الثانية قطاع الصناعة بـ14 مشروع يليه قطاع الفلاحة بـ 10 مشاريع، أما باقي المشاريع فقد توزعت على التوالي: قطاع تكنولوجيا المعلومات والإتصال بـ06 مشاريع، قطاع الطاقة بـ05 مشاريع، البيئة بـ03 مشاريع أما قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الحرف بمشروع لكل واحد منهما.

الجدول 3: عدد المشاريع المحتضنة حسب القطاعات للسداسي الأول لسنة 2021

القطـــاع	عدد المشاريع المحتضنة
الخدمات	**29**
الصناعة	**14**
الفلاحة	**10**
تكنولوجيات الإعلام والإتصال	**6**
البناء والأشغال العمومية	**1**
البيئة	**3**
الطاقة	**5**
الحرف	**1**
الإجمالي	**69**

.المصدر: من إعداد الباحث بناءا على النشرية الإحصائية رقم 39 لوزارة الصناعة، نوفمبر 2021

بالرغم من الدور الذي تلعبه حاضنات الأعمال في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، إلا أنها لا تزال بعيدة عن المراحل المتقدمة التي بلغتها بعض الدول لمعاناتها جملة من النقائص ومواجهتها تحديات تقف حائلا أمام تطورها نذكر أهمها من خلال ما يلي (بامُحَّد، 2020، صفحة 243):

– حداثة ومحدودية كل من فكرة حاضنات الأعمال والشركات الناشئة في الجزائر؛

– التأخر التكنولوجي على كافة الأصعدة، بالإضافة إلى ضعف الإنفاق الحكومي على البحث العلمي والتطوير وانفصال الجامعة ومراكز البحث العلمي عن أرض الواقع؛

– ضعف المورد البشري وعدم تأهيله، مع افتقاره لخلفية كافية حول المقاولاتية في الجزائر التي تواجه العديد من الصعوبات والتحديات بالأخص ما يتعلق نقص الأفكار الإبداعية والمبتكرة؛

– ضعف التمويل ونقص رأس المال المغامر للاستثمار.

يتطلب تفعيل حاضنات الأعمال في الجزائر تعبئة شاملة للمجهودات والموارد لإقامة حاضنات أعمال نموذجية متخصصة تحاكي التجارب العالمية الرائدة، تعمل على تخريج مؤسسات تستجيب لمتطلبات التنمية وسوق العمل، ويتوقف تحقيق هذا الهدف على توفير إطارات عالية التكوين في مجالات وضع خطط المؤسسات، في جوانبها الدالية، الإنتاجية، توفير مستلزمات الإنتاج وكذا تأطير اليد العاملة وتسويق

المنتجات والترويج لذا، وعقد الشراكة مع حاضنات عالمية، إلى جانب إيجاد آليات تعاون فعالة بين الجامعات والمعهد كمصدر لخلق الأفكار وبين الحاضنة كمكان لتجسيد الأفضل منها، إضافة إلى معالجة مشكلة التمويل من خلال تشجيع ودعم أنظمة التمويل خارج نظام القروض المصرفية بهدف دعم وتطوير القدرة التمويلية من جهة وفتح مداخل جديدة للتمويل أمام المؤسسات الناشئة من جهة أخرى، مثل مشروعات شركات توظيف الأموال وشركات رأس المال المخاطر، شركات التأجير.

5. خاتمة:

تعدّ حاضنات الأعمال إحدى المرتكزات الأساسية لتأسيس ونمو ونجاح المؤسسات الريادية وتعزيز القدرة على مجابهة جل المخاطر التي تواجهها، وهي من الأساليب الحديثة لتبني فكر العمل الحر وترقية الاقتصاد عن طريق دعم وتمويل هذه المؤسسات الناشئة، لذا نجد تزايد نسبة نجاح واستمرار المشروعات الممولة والمحتضنة بشكل كبير مقارنة بالمشروعات غير الممولة والمحتضنة من طرف حاضنات أعمال.

قامت الجزائر بعدة مجهودات بهدف ترقية وتنمية هذا القطاع، حيث تم إنشاء وزارة خاصة تهتم بشؤونه، بالإضافة إلى وضع العديد من القوانين التي تهدف إلى تطويره وتنميته، وتطور المؤشرات المدروسة حول قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة إلى أخرى راجع بدرجة أولى إلى اهتمام السياسة الاقتصادية في الآونة الأخيرة لهذا القطاع.

النتائج المتوصل إليها: بعد معالجة محتوى البحث تم التوصل إلى النتائج التالية:

– حاضنات الأعمال مؤسسات ذات أساس قانوني تعمل على احتضان المشروع في المراحل الأولى لانطلاقه من خلال تزويده بمجموعة شاملة ومتكاملة من الدعم؛

– تقدّم حاضنات الأعمال على اختلاف أنواعها العديد من الخدمات على غرار: تقديم الاستشارات، تقديم المساعدات المالية، المادية والفنية، تكوين وتدريب العاملين والمستثمرين..

– حاضنات الأعمال من الأساليب الحديثة لتشجيع وتطوير العمل المقاولاتي، تساعد هذه الحاضنات أصحاب الأفكار الإبداعية من تجسيد هذه الأفكار على أرض الواقع.

– تتصدر حاضنات الأعمال التقنية الآليات الأساسية لدعم نشاط الإبتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تفعيل الإمكانيات التي تقدمها الحاضنة لخدمة المبتكرين وأصحاب هذه المؤسسات،

فحضانة الأعمال التقنية تعمل على بناء قاعدة تكنولوجية حديثة تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تطوير صناعتها القائمة والجديدة؛

– تُعدّ تجربة الجزائر في مجال حاضنات الأعمال متأخرة نوعا ما مقارنة بالدول الأخرى، حيث لم يصدر أي قانون أو مرسوم ينظم نشاط الحاضنات إلى غاية سنة 2003، باستثناء القانون رقم 18/01المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر سنة 2001، والذي أشار إلى مشاتل المؤسسات؛

– لم تلعب حاضنات الأعمال في الجزائر دورها المنوط به في دعم المؤسسات الناشئة، وهذا ما تؤكده الزيادة الطفيفة في عدد المؤسسات الناشئة المحتضنة خلال سنوات الدراسة، والسبب يعود إلى حداثة مفهوم هذه الأجهزة وقلة انتشارها ومعرفة أصحاب المشاريع بها؛

جملة التوصيات المقترحة: ممّا سبق وحتى تنجح ريّادة الأعمال في الجزائر يقدم الباحث التوصيات التالية:

– يجب تشجيع ثقافة العمل الحر وروح المقاولاتية، فتنمية المشروعات الصغيرة لا يمكن أن تزدهر إلا في مجتمع تتوفر فيه روح الرّيادة وحب العمل الحر، كما تتواجد مجموعة من رجال الأعمال أصحاب المواهب الإدارية والاستعداد للمخاطرة، وتتبنى أفكار جديدة؛

– لابد أن يتوجه الشباب المقاول إلى تلبية إحتياجات حقيقية للأعوان الاقتصاديين المحليين سواء مستهلكين أو شركات، ولا بد من تقديم التدريب والتوجيه اللازم للشباب المقاول، وتنمية روح المقاولاتية وحب المخاطرة مع تشجيع الأفكار الإبداعية؛

– يجب وضع معايير محددة عند اختيار المؤسسات لإحتضانها تتناسب مع الظروف المحلية ومراعاة الجدوى الاقتصادية، وإمكانات توسعها المستقبلية بما في ذلك زيادة القيمة المضافة المحلية وتحسين القدرة على التصدير مع تحقيق فرص أكبر للعمالة مع مراعاة الظروف البيئية؛

– ضرورة تشجيع أنظمة التمويل خارج نظام القروض البنكية بهدف دعم وتطوير القدرة التمويلية مع توفير مصادر جديدة للتمويل أما الصناعات الصغيرة والمتوسطة، مثل مشروعات شركات توظيف الأموال وشركات رأس المال المخاطر وشركات التأجير والبنوك الإسلامية.

6. قائمة المراجع:

– دليلة بركان، و شيراز حايف، حاضنات الأعمال كأداة فعالة لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة جيجل، (الجزائر: جامعة جيجل، 2012).

– عاشور بدار، و سامية خليفي، حاضنات الأعمال كآلية لدعم المؤسسات الناشئة في الجزائر للمساهمة في الإنعاش الاقتصادي، جامعة البويرة، (الجزائر: جامعة البويرة، 2021).

– عبد الله القهيوي ليث، و محمود الوادي بلال، المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية، دار حامد للنشر والتوزيع، (الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2019).

– عفاف لومايزية، حاضنات الأعمال كآلية مستهدفة لدعم المؤسسات الناشئة في الجزائر، جامعة جيجل، (الجزائر: جامعة جيجل، 2021).

– هواري معراج، فرصة الاستثمار بولاية غرداية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الواقع والتحديات، جامعة غرداية، (الجزائر: جامعة غرداية، 2004).

– أسماء زينات، حاضنات الأعمال كآلية حديثة لدعم ومرافقة المؤسسات الناشئة، مجلة دراسات اقتصادية ، المجلد16، العدد02، 2022.

– برباوي كمال،حاضنات الأعمال كآلية مستحدثة لدعم ومرافقة المؤسسات الناشئة في الجزائر، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، المجلد07، العدد03، 2020.

– جليلة بن عياد، دور المؤسسات الناشئة في التنمية الاقتصادية، مجلة الدراسات القانونية ،المجلد08، العدد01، 2015.

– حورية بدرانية، و عبد القادر بن حمادي، حاضنات الأعمال في الجزائربين التحديات والرهانات، مجلة المالية والأسواق ، المجلد07، العدد02، 2020.

– شريفة بوالشعور، دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد04، العدد02، 2018.

– عثمان ولد الصافي، و مصطفى العرابي، التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر وآليات دعمها ومرافقتها، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، المجلد07، العدد03، 2020.

– فاطمة عيساوي، و مُحَّد الهزام، مدى مساهمة حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر، مجلة حوليات جامعة بشار ،المجلد07، العدد03، 2020.

– لطيفة لرجب، و رياض زروقي، اعتماد حاضنات الأعمال في في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدخل أساسي لإنجاح مسار التنمية الاقتصادية للدولة. مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، المجلد04، العدد02، 2020.

– مُحَّد بن شايب، و فيصل سعدي، دعم حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات ، المجلد04، العدد06، 2019.

– مقدم عبد الجليل، دور حاضنات الأعمال في تنمية المؤسسات الناشئة، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، المجلد07، العدد03، 2020.

– نبيلة بلغنامي، واقع وتحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، المجلد08، العدد01، 2021.

– نجوى سعودي، ونوال عطوي، حاضنات الأعمال كأداة فعالة في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،مجلة البحوث الإدارية والقتصاديةا المجلد05، العدد02، 2021.

– نصيرة هبري، و أمينة مزيان، أهمية حاضنات الأعمال الجامعية في دعم ومرافقة المؤسسات المقاولاتية والناشئة في الجزائر. مجلة الدراسات حول المؤسسات والتنمية ، المجلد07، العدد02، 2021.

– نفيسة بامُحَّد، حاضنات الأعمال كآلية مستحدثة لدعم ومرافقة المؤسسات الناشئة في الجزائر. مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، المجلد07، العدد03، 2020.